الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/71

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤ – ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من رابطة الاتصالات التقدمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

100113 100113 12-61703 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

نعيش في عالم يعتمد على العلم والتكنولوجيا. وتضعف قدرة النساء والفتيات على بناء مستقبلهن بضعف مشاركتهن في تشكيل الطريقة التي تستخدم بها هذه التكنولوجيات وتُطور. وما لم ينقلب هذا الحال إلى عكسه، سيرسخ مستقبلنا العلمي والتكنولوجي أوجه التفاوت بين الجنسين بدلا من المساعدة في القضاء عليها.

برنامج حقوق المرأة التابع لرابطة الاتصالات التقدمية شبكة عالمية تتألف من أكثر من ١٥٠ امرأة من أكثر من ٣٥ بلدا، ممن يساندن النساء اللاتي يعملن من أجل التغيير الاجتماعي وتمكين المرأة من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. والرابطة أقدم شبكة إلكترونية لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعدالة الاجتماعية. ويعزز برنامج المرأة المساواة بين الجنسين في تصميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطويرها وتنفيذها والحصول عليها واستخدامها، وأيضا في القرارات المتعلقة بالسياسات والأطر التي تنظمها.

ونود أن نطلعكم على ثلاث مبادرات نعكف عليها حاليا تحقيقا لتلك الغاية، وعلى التوصيات التي نتجت عنها.

استرداد التكنولوجيا! تسخير التكنولوجيا في سبيل القضاء على العنف ضد المرأة

''استرداد التكنولوجيا!'' هي حملة عالمية تقام في إطارها أنشطة منها توثيق العنف الذي تواجهه المرأة سواء عبر الإنترنت أو بعيدا عنها، وعقد حلقات عمل لبناء القدرات تتناول كيفية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التوعية وأيضا كيفية جعل الإنترنت وتجربتها أوفر أمانا، كما تتناول دور العنف ضد النساء في تغيير طريقة استخدامهن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحصولهن عليها وانتفاعهن بها وقدرتهن على الاستفادة منها، وتتناول بالمثل طريقة تأثير تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كيفية تعرضهن للعنف ومواجتهن له.

وقد تطور هذا العمل أكثر في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ ليعمق المعرفة بقضيتي العنف ضد المرأة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبالإجراءات المتعلقة بهما. وأوضحت نتائج مشروع ''استرداد التكنولوجيا!'' للقضاء على العنف ضد المرأة الحاجة إلى استخدام أدوات جديدة لإيجاد حلول لنوع العنف الذي تواجهه المرأة عبر الإنترنت والتحقق من ملاءمتها.

وقد بدأنا، في أثناء حملة ”الستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني“ في ٢٠١١، في استعراض قضايا العنف ضد المرأة الذي وقع عبر الإنترنت أو من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالهواتف المحمولة والإنترنت. وقد أُنجز هذا العمل من خلال خريطة إلكترونية الغرض منها تجميع الأدلة المتعلقة بالعنف الذي يمارس ضد المرأة في المنتديات والبيئات الافتراضية.

ووجدنا من خلال هذا العمل المتواصل أن الملاحقة الإلكترونية والتحرش الجنسي والمراقبة وانتهاكات الخصوصية واستخدام المعلومات الخاصة كالصور ومقاطع الفيديو دون إذن والتلاعب بها من أكثر القضايا الموثقة للعنف ضد المرأة المتعلق بالتكنولوجيا شيوعا. ووجدنا أيضا أنه مع ازدياد هذه الانتهاكات، تجهل الضحايا من النساء والفتيات ما يتعين عليهن فعله لوقف الانتهاكات، والتهم التي يمكنهن الإبلاغ عنها، والجهات التي ينبغي إبلاغها، ونوع المساعدة التي يمكن أن يحصلن عليها. ففي كثير من البلدان لا توجد سياسات أو أنظمة أو خدمات تتصدى لهذه الأشكال الجديدة من العنف أو أنها لا تكفي. ويتضمن التقرير المعنون ”أصوات من الفضاء الرقمي: اتخاذ التكنولوجيا وسيلة لممارسة العنف ضد المرأة“ كثيرا من التفاصيل بشأن هذه القضايا.

ونحن نعتبر أن ثمة حاجة ملحة للإسهام في خلق ثقافة وبيئة للتواصل وتطوير تكنولوجيا لا تتسامح إطلاقا مع العنف ضد المرأة.

فالعنف يقع عبر الإنترنت، بينما تُهمل جهود الرصد التي تبذلها الحكومات في أجزاء عديدة من العالم في مجال قضايا العنف ضد المرأة هذا الشكل الخطير والمتنامي من أشكال العنف. وفي غياب التوثيق، تظل هذه القضايا غير معترف بها، أو تُستثنى من الجهود المتضافرة الرامية إلى القضاء على العنف المستمر ضد المرأة في جميع أنحاء العالم أو يكتنفها شيء من الغموض.

إدماج الاعتبارات الجنسانية وحقوق المرأة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

شارك برنامج حقوق المرأة التابع لرابطة الاتصالات التقدمية مشاركة فعالة في كل من القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومنتدى إدارة الإنترنت السنوي، وكلاهما محفل رئيسي تديره الأمم المتحدة وتناقش فيه السياسات المتعلقة بطريقة إدارة الإنترنت وطريقة التصدي للقضايا المهمة الناشئة التي تصاحب التطور السريع والمنتشر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد كان حضور المدافعين عن حقوق المرأة وممثليها من الآليات الوطنية لحقوق المرأة محدودا في كلا المحفلين. والسبب الرئيسي في هذا الغياب يرجع إلى نقص إدماج القضايا والمنظورات المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية وحقوق المرأة في عمليات تقرير السياسات وصنع

القرارات المتعلقة بتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. ونتيجة لذلك، ثمة انفصام بين السياسة والتدابير التشريعية الرامية إلى تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات وبين تلك التي تستهدف النهوض بوضع النساء والفتيات وبحقوقهن.

فحقوق المرأة في حرية التعبير وتكوين الجمعيات يجب أن تُحترم عبر الإنترنت ضمانا للتنمية. ومن واقع أبحاثنا وتدريبنا مع المدافعين والناشطين في مجال حقوق الإنسان للمرأة، اكتشفنا وجود حاجة ملحة لتناول مسألتي الحجب والتصفية من منظور جنساني، إذ إن حجب المحتوى المتعلق بالسلوك الجنسي للمرأة وتصفيته لهما آثار ضارة على حقوق النساء والفتيات في المشاركة في الحياة الثقافية وممارسة حقوقهن في المواطنة ممارسة كاملة في مجتمع المعلومات الناشئ.

وتبرز الأهمية الكبيرة لهذا الأمر عندما تنبع النُهج الحالية لتنظيم المحتوى فيما يتعلق بالسلوك الجنسي من وجهة نظر حمائية على أساس ما يسببه من ''ضرر'' للأفراد أو الآداب العامة. فهذا النهج يغفل أسئلة مهمة مثل طريقة قياس ''الضرر''، ومنظومة القيم التي يستخدمها، وكيف تدعِّم تلك الأنظمة القطاعات المهمشة بالفعل من المجتمع أو تزيد من القيود المفروضة عليها. فينبغي أن نتناول الأنظمة المتعلقة بالإنترنت بغية وضع الشروط اللازمة لتوفير الحماية لحقوق مجموعة متنوعة من الأشخاص وإعمالها، سعيا نحو الإدماج والمساواة.

وينبغي للحكومات أن تعمل على تطوير سياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي ترتكز على حياة المرأة وخبراتها، مما يتطلب تقديم الدعم للأبحاث وصياغة السياسة القائمة على الأدلة، وهو ما يجب أن يتضمن قطعا تحليلا ومنظورا جنسانيين.

وينبغي للحكومات كذلك أن تكون قادرة على إنشاء هيئات وآليات وعمليات تسعى سعيا مباشرا إلى تحقيق مشاركة المرأة في إدارة الإنترنت على كافة الأصعدة – من المحلية إلى الدولية – بغية ضمان تمتع النساء والفتيات بالمساواة في الحصول على موارد الإنترنت بالغة الأهمية وعلى الفوائد المحتملة لتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولكي يصبحن شريكات متساويات في تحديد جدول الأعمال المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

مِنَح صغيرة لدعم العمل في مجال حقوق المرأة على المستوى الميداني

في عام ٢٠١٠، قدمنا منحا صغيرة تصل قيمتها إلى ٠٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل منحة إلى ما يزيد على ستين منظمة محلية مجتمعية في المقام الأول؛

كي تنفذ المشاريع التي تستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للقضاء على العنف ضد المرأة وبناء قدراتها على القيام بذلك، وكان ذلك جزءا من عملنا الذي يستهدف تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بتحقيق المساواة.

وأتاحت هذه المنح الصغيرة فرصة فريدة للمجموعات الصغيرة لا سيما القائمة منها في المجتمعات المحلية، التي لا يتوفر لدى كثير منها شروط الحصول على دعم مالي من الجهات الأكبر، لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز عملها. وقد لبت هذه المنح الاحتياجات المحلية تلبية مباشرة من خلال نماذج ملائمة ووثيقة الصلة ويمكن محاكاتها وتستخدم التكنولوجيا لمكافحة العنف ضد المرأة بطرق بسيطة ومبتكرة. وأثبتت النتائج أن التدخلات التي تملكها أو تصممها جهات محلية وتعمل على تعبئة المشاركة المجتمعية يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى.

ونتيجة لهذا المشروع، تمكّن مَن حصل على هذه المنح من تقديم الدعم للنساء اللاتي يتعرضن للعنف عبر الإنترنت. وتبنى عدد أكبر من المنظمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفهما قضية من قضايا حقوق المرأة في الوقت الذي يتزايد فيه العنف المرتبط بالتكنولوجيا، مسهمة بذلك في إبراز الشواغل الخاصة بالمرأة. وتيسر شبكة الإنترنت وغيرها من أدوات التكنولوجيا حصول الناجين من العنف على استجابات فورية وأسرع ومباشرة بقدر أكبر. وقد درست مشاريع المنح الصغيرة استخدام الهواتف المحمولة وأجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكية وأجهزة الراديو وغيرها من وسائل التكنولوجيا في عملها لدعم الناجين ومحاسبة الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة عن التزاماتها. وتمكنت المنظمات كذلك من التواصل وتوثيق الانتهاكات. ويستخدم الآن عدد ممن حصلوا على هذه المنح، ولا سيما من يعمل مع المجتمعات المهمشة، شبكة الإنترنت وغيرها من أدوات التكنولوجيا للتعبئة والتنظيم حول قضايا محددة.

وقد أظهرت هذه التجارب الإمكانات الهائلة التي توفرها المنح الصغيرة وقيمتها في توفير دعم ملموس للنساء والفتيات على المستويين الميداني والمحلي للحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها وتحديدها بغية تعزيز حقوقهن، وتغيير واقع بيئاتهن الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وينبغي للحكومات أن تدعم المنح والتمويل المتاحين للمنظمات والمبادرات المحلية التي يمكنها بناء قدرات النساء في مجال الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في تعزيز حقوقهن، فضلا على إيجاد الاحتياجات اللازمة لتوفير المنح والتمويل واستمرارهما.